

تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي لتحسين اداء الادارة الضريبية

Application of information technology in tax Audit to improve the performance of tax administration

خديجة كاظم جابر
Khadeja K . Jaber

جامعة البصرة – العراق

khadeja.jaber@uobasrah.edu.iq

بان توفيق نجم
Ban TwfeeqNajm

جامعة البصرة – العراق

Ban.nagem@uobasrha.edu.iq

Received: 10/06/2023

Accepted: 03/01/2024

Published: 31/01/2024

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى تأهيل الادارة الضريبية في العراق لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في عمليات الفحص الضريبي لتحسين كفاءة الادارة الضريبية من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة الامتثال الضريبي للمكلفين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي . وقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي بدراسة وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث ، والمنهج الاستنباطي لتقديم مقترح استخدام تكنولوجيا المعلومات كأحد اليات تطوير النظام الضريبي بما يحقق اهدافه المطلوبة ، وتوصلت الدراسة الى ان هنالك ضرورة حتمية لإصلاح النظام الضريبي في العراق ، وتحسينهم خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي بتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني .

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات ، الفحص الضريبي

تصنيف JEL: O33، H26

Abstract:

The study aims to identify the extent to which the tax administration in Iraq is qualified to apply information technology in tax audit processes to improve the efficiency of tax administration by increasing tax revenue, increasing tax compliance for taxpayers, and reducing tax evasion practices. The inductive approach was adopted by studying and analysing previous Arab and foreign studies related to the research variables, and the deductive approach to present a proposal to use information technology as one of the mechanisms for developing the tax system in order to achieve its required objectives. Mechanisms of digital transformation by applying the electronic tax audit system..

Keywords: information technology, Tax audit

Jel Classification Codes: O33,

مقدمة:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف مناحي الحياة يمكن الاستفادة منه في تحسين العديد من الجوانب على المستوى الفردي، وعلى مستوى المجتمع، وفي مختلف مجالات الأعمال (Gupta :1992).

فالتحول من النظام اليدوي الى نظام الالكتروني اصبح ضرورة لابد منها للنهوض بعملية التدقيق والتغلب على بعض جوانب القصور البشري عند ممارسة الحكم المهني للمدقق مما ينعكس على تحسين كفاءة الاداء للعملية التدقيقية ، وبما ان عمليات الفحص هي أساس عمل اجهزة التدقيق فهناك حاجة ماسة لتطويرها وإدخال الطابع التكنولوجي عليها كمحاولة للاستفادة من المزايا التي تحققها تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق وعليه فان استخدام آليات التحول للنظام الالكتروني في الفحص الضريبي ضرورة لابد منها للنهوض وتحسين اداء النظام الضريبي على اعتبار ان الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل الخزنة العامة للدولة والتي تعتمد عليها الدولة بصورة أساسية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية (شنشول:2017 : 753).

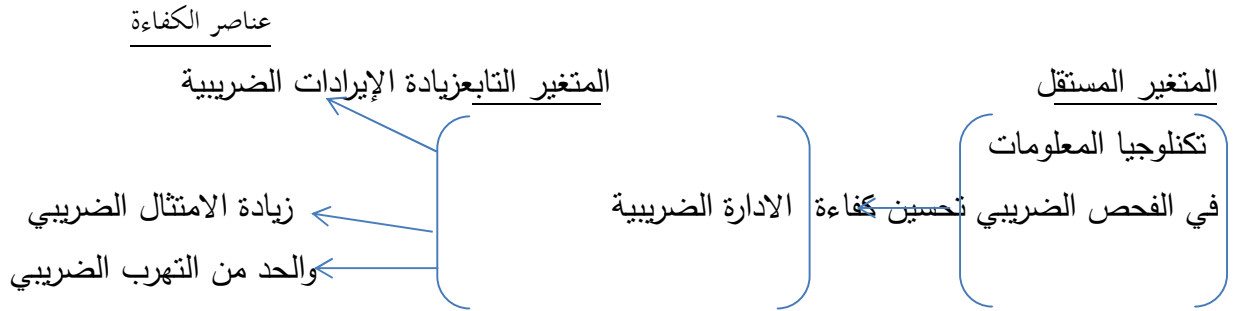
- إشكالية البحث: وبناء على ما سبق من تقديم، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي :
(ما مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في نظام الفحص الضريبي بما يحسن كفاءة الادارة الضريبية) .
- فرضية البحث : للإجابة على هذه الاشكالية تم وضع الفرضية التالية : يمكن تحسين اداء الادارة الضريبية باعتماد تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عمليات الفحص الضريبي .
- هدف البحث : يهدف البحث الى :
 - معرفة مدى تأهيل الادارة الضريبية في العراق لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في عمليات الفحص الضريبي.
 - تحسين كفاءة الادارة الضريبية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية)، وزيادة الامتثال الضريبي للمكلفين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي .

- اهمية البحث :تبرز أهمية البحث من اهمية تكنولوجيا المعلومات في عمليات الفحص و التدقيق كأداة لدعم وتحسين كفاءة الادارة الضريبية من حيث أتمتة جميع الملفات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وربط دائرة الضريبة مع الدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى لتوفر اكبر كمية من المعلومات

الصحيحة والدقيقة عن دافعي الضرائب. ولقلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع ولأهميته والحاجة إليه جاءت هذه الدراسة .

- **منهج البحث :** تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل ما ورد بالدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث ، والمنهج الاستنباطي لتقديم مقترح استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص الضريبي كأحد اليات تطوير النظام الضريبي بما يحقق اهدافه المطلوبة .

- نموذج البحث :



وبناء عليه فقد تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية :

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات في التدقيق .
2. أهمية تكنولوجيا المعلومات في التدقيق .
3. طبيعة معايير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات .
4. استعراض بعض النماذج والتجارب الدولية والعربية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي
 - 4.1. اهم النماذج الدولية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي .
 - 4.2. اهم التجارب الدولية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي .
 - 4.3. مستوى التقدم المتحقق في التحول الرقمي للنظام الضريبي في بعض الدول العربية
 5. اهم التجارب العربية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي .
- 5.1 مستوى التقدم في رقمته التحصيل الضريبي في العراق. التجربة المصرية في التحصيل الالكتروني للضرائب .
- 5.2. التجربة الاردنية في التحصيل الالكتروني للضرائب .
6. دور الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين كفاءة الادارة الضريبية .

7. مستوى التقدم في رقمته التحصيل الضريبي في العراق .

1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات في التدقيق:

أصبحت السمة الغالبة على الكثير من المنظمات الحديثة استخدامها التكنولوجيا في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها. فهي تساعد في بناء المؤسسات الناجحة، وتساعد في بناء علاقات متميزة مع عملائها؛ وبالتالي زيادة حصتها السوقية، كما أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات ، إن هذه التطورات في دنيا تكنولوجيا المعلومات وضعت مهنة تدقيق الحسابات أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية (الخصاونة: 2007) .

ويعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق والذي يطلق عليه "Automation Audit" هي عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة (الذنيبات: 2010) . كما يقصد به "عملية تطبيق اي نوع من الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق اعمال التدقيق" (الوردات: 2014) .

حيث ينظر إلى عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات على أنها عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المنشأة وتأكيد سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها بفعالية و استخدام مواردها بكفاءة، حيث يتضح أن عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات لا تختلف في الأهداف عن التدقيق اليدوي من حيث إبداء الرأي وخدمة الجمهور، كما تتضمن عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات كافة مكونات نظام الحاسب الآلي، وهي الأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات (جمعة : 2012) ، وهذا ما اكدت عليه المعايير الدولية حيث تنص الفقرة رقم (12) من المعيار الدولي رقم (401) (N ISA 401) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC International Federation of Accounting Committee) على أنه " لا تتغير أهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدويا او عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني" (جمعة: 2011) .

2. أهمية تكنولوجيا المعلومات في التدقيق :

أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة تمتع المدققين بالكفاءات الآتية (السقا : 2006) :

1- القدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق النظم المتطورة وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والخلل

2- خبرة عامة بلغات البرمجة .

3- المام بأساليب التدقيق حاسوبيا من حيث :

- المهارات والخبرة الكافية للفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب.

- معرفة أساسية بنظام الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وامكانياتها التشغيلي.

- توفر الأرضية الخصبة لجذب عملاء جدد، وزيادة حصتها السوقية في ظل ظروف المنافسة

وفرض قيود الإعلان وتطور تكنولوجيا المعلومات.

- توفير الإرشادات بالإجراءات والسياسات التي تتبناها شركة التدقيق لتوفير القناعة المعقولة بصورة عامة، والالتزام باتباع وتطبيق المعايير وخاصة المتعلقة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي مساعدة مكاتب تدقيق الحسابات والمدققين على تجنب العقوبات المهنية والقانونية.
- تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في عملية التدقيق .

كما يمكن توضيح أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق بالاتي (السعدي:2010: 53-05) :

1- يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطبيق إجراءات رقابة الجودة من حيث زيادة الثقة بمهنة تدقيق الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات .

2- تحسين عملية توثيق أوراق العمل عن طريق اتباع سياسات توثيق معينة و

تكنولوجيا المعلومات في توثيق عمل المكتب.

3- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات التي يؤديها المكتب تتماشى مع المتطلبات المهنية.

4- تساعد على تحسين نظرة المجتمع لمهنة تدقيق الحسابات.

5- تحسين العلاقات مع العملاء عبر إبداء المزيد من الدقة والانتباه أثناء العمل و استخدام تكنولوجيا

المعلومات في الاتصال مع العملاء .

6- توفر الأرضية الخصبة لجذب عملاء جدد، وزيادة حصتها السوقية في ظل ظروف المنافسة

وفرض قيود الإعلان وتطور تكنولوجيا المعلومات.

7- توفير الإرشادات بالإجراءات والسياسات التي تتبناها شركة التدقيق لتوفير القناعة المعقولة بصورة عامة، والالتزام باتباع وتطبيق المعايير وخاصة المتعلقة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي مساعدة مكاتب تدقيق الحسابات والمدققين على تجنب العقوبات المهنية والقانونية .

8- تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في عملية التدقيق.

9- تهتم تكنولوجيا المعلومات بمتغيرين هما: تقييم وإضافة قيمة للأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

10- يحقق نظام التبادل الإلكتروني للبيانات العديد من المزايا للمؤسسات المالية بحيث يتم تخفيض مخاطر الإفصاح الإلكتروني .

11- يساهم استخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية.

3. طبيعة معايير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات :

نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها عند تدقيق البيانات المالية، فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي العديد من معايير وبيانات ممارسة التدقيق الدولية منها عام 1987 ، ثم قام بتعديلها عام 2001 ، ثم قام بسحبها عام 2004 ، إلا أنه عاد وأشار إليها في معظم فقرات معيار التدقيق الدولي (315) المعدل عام 2008 ، الموسوم: فهم المنشأة وبيئتها ومخاطر الأخطاء الجوهرية فيها (جمعة: 2009 : 15) ، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

1- معيار التدقيق الدولي (1001) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة <http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1001.PDF> :

يهدف المعيار توفير مساعدة عملية للمدققين عند تنفيذهم لمعايير التدقيق الدولية، علماً بأن هذا المعيار يستخدم في حالة اعتماد المؤسسة محل التدقيق في تشغيل جزء أو كل بياناتها المالية على حاسبات صغيرة، ولا يتضمن أي مبادئ أساسية أو إجراءات جوهرية .

بالنسبة لأثر الحاسبات الإلكترونية الصغيرة على نظم المعلومات المحاسبية وعملية التدقيق فيجب وضع ضوابط رقابية على المسؤولين بإدخال اعتماد المستندات والمسؤولين عن تشغيل الحاسب وتغيير البرامج في الملفات، كما يجب وضع و ضوابط رقابية على الملفات والتسليم الصحيح للمخرجات .

2- معيار التدقيق الدولي (1002) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل نظم الحاسبات الإلكترونية المباشرة
<http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1002.PDF> :

من خصائص نظم الحاسبات المباشرة انها نظم تسمح بإجراء كافة أنواع التغييرات على البيانات والبرامج ، و تسمح بالتغيير بشكل مقيد (إدخال فقط أو قراءة) .
والرقابة الداخلية لنظم الحاسبات المباشرة تضم ضوابط كلمة السر، وضوابط على التطبيقات ، وضوابط على تطوير وحماية النظام .

3- معيار التدقيق الدولي (1003) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية و استخدام نظم قواعد البيانات .
<http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1003.PDF> :

يجب على المراجع التركيز على توافر ما يلي :

- بنية تحتية لامن المعلومات، علما بأن وجودها دليل على فاعلية الرقابة الداخلية بحيث تتمثل الرقابة الداخلية بكيفية ادارة البيانات وكذلك ادارة قواعد البيانات وذلك بتوفير مدير لإدارة قواعد البيانات وذلك بهدف ادارة وتنظيم القاعدة.
- ضوابط رقابية عامة .

4- معيار التدقيق الدولي (ISA 1009) طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب :

<http://ia600706.us.archive.org/25/items/Isas5200/1009.PDF>

يصف هذا المعيار نوعين من اكثر انواع طرق التدقيق بواسطة الحاسوب شيوعا وهما برمجة التدقيق والبيانات الاختبارية ، واللذان تستعملان لاجراض التدقيق :

- برمجة التدقيق تتكون من برامج الحاسوب المستخدمة من قبل المدقق كجزء من اجراءات تدقيقه لمعالجة بيانات ذات اهمية تدقيقية مأخوذة من النظام المحاسبي للمنشأة .
- البيانات الاختبارية تستعمل عند تنفيذ اجراءات التدقيق وذلك بإدخال بيانات (عينة من المعاملات) في نظام حاسوب المنشأة ومقارنة النتائج المتحصلة مع نتائج مقررة سلفا .

5- معيار التدقيق الدولي (ISA 401) التدقيق في ظل بيئة نظم لمعلومات الإلكترونية

<http://ia601605.us.archive.org/23/items/isas12000/401.PDF>

يهدف هذا المعيار إلى توفير الإجراءات التي يجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق في المؤسسات ذات التشغيل الإلكتروني لبياناتها المالية.

فيجب أن يكون المدقق على معرفة بالحسابات وذلك للتخطيط والإدارة والأشراف والفحص، كما يجب أن يكون متمكن من استخدام الحاسب في تنفيذ بعض إجراءات التدقيق، وقد يستعين المدقق بالخبير من الخارج بحيث يكون له معرفة بالحسابات .

4. استعراض بعض النماذج والتجارب الدولية والعربية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي :

4.1 . اهم النماذج الدولية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي

سعت بعض المنظمات الدولية لوضع نماذج معيارية لتقييم تجربة أي دولة ومستوى تقدمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وكذا في نظامها الضريبي واهم نموذجين هما نموذج الاتحاد الاوربي ونموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتالي مختصر لهذين النموذجين :

- نموذج الاتحاد الاوربي (EU model)

حسب تقرير الاتحاد الاوربي (EU commission,2009,140) تم وضع معيار مكون من ستة نقاط من صفر الى خمس درجات لقياس درجة او مستوى تحول الانظمة الضريبية نحو الخدمات الالكترونية (E - Tax) وعلى النحو الآتي :

1- النقطة صفر : تعني ان النظام الضريبي لا يملك موقع الكتروني وهذا يدل على ان النظام الضريبي لم يتجه نحو الخدمات الالكترونية بعد .

2- النقطة رقم 1 او الخطوة الاولى وهي انشاء موقع الكتروني يحتوي على جميع المعلومات التي يحتاجها المكلفون او دافعي الضرائب مثلا قانون وانظمة وتعليمات الضريبة المنشورة على الموقع ، كذلك تاريخ استلام الاقرارات الضريبية وموعد تسديد الضريبة المستحقة.... الخ .

3- النقطة رقم 2 او الخطوة الثانية وهي توفير امكانية حصول دافعي الضرائب على الكشف والنماذج الورقية من خلال الموقع الالكتروني وبطرق غير آلية .

4- النقطة رقم 3 او الخطوة الثالثة وهي امكانية دافعي الضرائب او من ينوب عنهم تسليم الكشف والمعاملات الضريبية الكترونيا لكن باقي اجراءات التقدير مازالت تتم بطرق تقليدية (يدوية) حتى هذه المرحلة .

- 5- النقطة رقم 4 او الخطوة الرابعة وهي المرحلة التي تكون فيها امكانية اتمام كافة الاجراءات الضريبية الكترونيا من جانب مقدري الضريبة ودافعي الضرائب دون الحاجة الى سحب الكشف ورقيا .
- 6- النقطة رقم 5 او الخطوة الخامسة وهي خاصة بالمستخدمين ، حيث يتم اقتطاع الضريبة على مدار السنة من خلال الربط المباشر بين دافعي الضرائب ودوائر الضريبة فيتم اقتطاع الضريبة (اسبوعيا او شهريا) مع مراعاة الاعفاءات والمسموحات ويكون اصحاب العمل مسؤولون عن اقتطاع الضريبة وارسالها الى دائرة الضريبة التي ترسل بدورها كشف بمقدار الضريبة المدفوعة حتى تاريخ معين الى اصحاب العمل ، وهذه العملية تتم الكترونيا حيث يستخدم صاحب العمل كلمة مرور خاصة به لمعرفة مقدار الضريبة المدفوعة ، فضلا عن انه بإمكانه الاعتراض الكترونيا ان تطلب الامر .

- نموذج منظمة التعاون الاقتصادي (OECD,2010) :

يتكون هذا النموذج من اربع مراحل هي :

- 1- الوجود (Presence) وتعني ان هناك موقع الكتروني لدائرة الضريبة ثابت والذي يعني ان تدفق المعلومات يكون باتجاه واحد من الدائرة الى دافعي الضرائب .
- 2- التفاعل (Interaction) وتعني ان هناك تدفق للمعلومات بين دائرة الضريبة ودافعي الضرائب ولكن بدون وجود طرق الكترونية لهذا التدفق .
- 3- المعاملات (Transactions) وتعني ان هناك تعامل وتدفق الكتروني بين الدائرة ودافعي الضرائب مثلا الاستفسار من الدائرة الكترونيا ، تقديم الكشف والقرارات ، ودفع الضريبة المستحقة الكترونيا .
- 4- التكامل والاندماج (Integration) وتعني ان هناك تبادل للمعلومات بين دائرة الضريبة والمؤسسات والدوائر الحكومية الاخرى حول دافعي الضرائب .

4.2 . اهم التجارب الدولية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي :

اهم التجارب في مجال رقمنة التحصيل الضريبي على مستوى العالم هما التجربة الامريكية والتجربة اليابانية وكما هو موضح ادناه (الميهي وآخرون : 2022 : 335 - 336) :

- التجربة الامريكية Koong et al 2019

https://www.researchgate.net/publication/331906519_Advancements_and_forecasts_of_electronic_tax_return_and_informational_filings_in_the_US

في الولايات المتحدة الامريكية توفرت امكانية تقديم الاقرارات الضريبية منذ عام 1986 . وفي عام 2005 ساعدت الايداعات الضريبية الالكترونية الفردية البالغة 68.4 مليون دولار على دفع معدل الاستخدام فوق عتبة 50 % ، كما بدأت مصلحة الضرائب تحديث نظام الايداع الالكتروني ومددت الموعد النهائي حتى عام 2012 وبفضل هذه الجهود تمكنت الوصول الى نسبة 80 % عام 2012 .

وتعد الانظمة الضريبية في امريكا مثالا للحكومة الالكترونية الناجحة كما يقول (Taylou:2003) حيث وصل التطور في النظام الضريبي في امريكا الى ان جميع عمليات الادارة الضريبية تتم عن طريق الهاتف المحمول باستخدام برنامج يتم تحميه لهذا الغرض ، وتسعى حاليا لعمل مراكز لخدمة المكلفين من ذوي الاحتياجات الخاصة .

وقد حقق هذا النظام في الولايات المتحدة العديد من المزايا اهمها :

- عدم الحاجة الى ارسال اقرارات ورقية يدويا او بالبريد .
- تقليل الكلف المتعلقة بفحص واحتساب ودفع الضرائب بالنسبة للطرفين اي الدائرة الضريبية ودافعي الضرائب .
- السرعة والدقة في توصيل الاقرارات وبمعدل خطأ اقل .
- التشجيع على ارسال الاقرارات الكترونيا ساهم في ازدياد عدد دافعي الضرائب الذين قدموا اقراراتهم الضريبية الكترونيا الى 77% من اجمالي دافعي الضرائب .

- التجربة اليابانية (chatfield .2009) <https://doi.org/10.1002/itdj.20124>

الادارة الضريبية في اليابان عانت من ازدياد عبئ العمل الضريبي بسبب زيادة عدد دافعي الضرائب مع تقليص عدد العاملين خاصة الفترة بعد عام 2000 ، لذلك وجب التفكير بالاصلاح الشامل للادارة الضريبية خلال تطوير الحكومة الالكترونية والدفع او التسديد من خلال قناة الانترنت وفق الاتي :

- 1- الوصول الى اداء المعاملات عبر الانترنت بالتسجيل الالكتروني .
- 2- اعداد اقرارات ضريبة الدخل والشركات الكترونيا .
- 3- دفع جميع انواع الضرائب الاخرى الكترونيا من خلال روابط مباشرة الى بنوك دافعي الضرائب .

4- دفع الضريبة المترتبة على الشخص من اي حاسوب وفي الوقت المناسب له ، ووفرت مصلحة الضرائب اليابانية شاشات كمبيوتر تعمل باللمس لتفسير الامر على دافعي الضرائب ممن لا يملكون حواسيب خاصة .

فضلا عن ان الادارة الضريبية عملت على انشاء نظام ادارة المعلومات المتكامل (ksk) والذي يربط جميع مكاتب الضرائب الاقليمية بمكتب الضرائب الرئيس (NTA) .

وقد ساهم التنفيذ الناجح للتحويل الرقمي للضرائب الى تحقيق ميزتان هما خفض تكاليف ادارة الضرائب ، وخفض تكاليف الامتثال لدافعي الضرائب وهذا ساهم في ازدياد عدد الاقرارات الضريبية المقدمة الكترونيا ففي عام 2006 وبعد عامين من اطلاق الخدمات الالكترونية في مجال الضريبة بلغ عدد الاقرارات الالكترونية (1.057.153) وفي عام 2017 وصل عدد ايداعات الضرائب الالكترونية الى اكثر من (1.6) مليون .

4.3. مستوى التقدم المتحقق في التحويل الرقمي للنظام الضريبي في بعض الدول العربية :

اشارت احدى دراسات الاستبانة التي اعدتها الفريق الفني لصندوق النقد العربي (موقع) الى مستوى رقمته التحصيل الضريبي في عدد من الدول العربية التي سعت الى تحول نظامها الضريبي من النظام اليدوي الى النظام الالكتروني ، وشملت الدراسة ست دول عربية ثلاثة منها نفطية وهي السعودية ، الامارات ، الكويت ، وثلاث غير نفطية هي الاردن ومصر والمغرب .

حيث حققت الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة كالاردن ومصر تقدما جيدا في مجال رقمته التحصيل الضريبي ، اما الدول النفطية وخاصة الخليجية بدأت بالاهتمام برقمته التحصيل الضريبي في ظل تبنيها لإصلاحات اقتصادية لتنويع الايرادات العامة خاصة بعد تراجع اسعار النفط عام 2014 .

فشرعت الدول العربية خلال السنوات الماضية بالعمل على تنفيذ العديد من الاجراءات والخطوات الاستباقية التي من شأنها التمهيد لرقمته التحصيل الضريبي ، ذلك بما يشمل مجموعة من الأسس والتدابير قبل اعتماد نظام رقمته التحصيل الضريبي (عبد المنعم والفران: 2021 : ص 6 - 7 - 21 - 26) :

1- وضع الاطار القانوني الداعم للتحويل من التحصيل المادي للتحصيل الالكتروني .

- 2- اعادة هندسة الاجراءات الخاصة بكل عملية من عمليات التحصيل .
- 3- توفير النظم والمنصات الالكترونية الضرورية لتلقي ومعالجة التصاريح والأداء الالكتروني .
- 4- بناء قدرات الكادر البشري وتأهيله بما يلائم مع اليات التحصيل الالكتروني للضرائب .

وقد عرضت دراسة صندوق النقد العربي المستوى الذي وصلت اليه رقمته التحصيل الضريبي في الدول العربية الستة في مجال الضرائب المباشرة (الدخل والشركات) وغير المباشرة (القيمة المضافة وضريبة المبيعات) حيث تم تحديد مستوى التقدم في ضوء خمس مؤشرات او ابعاد تمثل الاطار العام لرقمته التحصيل الضريبي وهي :

- 1- توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيلها الكترونيا .
 - 2- توفير نظام تسجيل الكتروني لدافعي الضرائب ، حيث يمنح كل مكلف رقما ضريبيا يتمكن من خلاله التسجيل في الموقع الالكتروني لانجاز كافة المعاملات الضريبية وتحديد التزاماته .
 - 3- تقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا من قبل المكلفين مع الوثائق والمستندات المطلوبة لترسل الى الفحص الضريبي وهو مرحلة مهمة في نظم رقمته التحصيل الضريبي .
 - 4- الاستفسار الالكتروني على وضع الملفات الضريبية ، بمعنى ان المكلف يتمكن من الاستفسار الكترونيا عن وضع اقراره المقدم وفيما اذا تم قبوله ام ان الفحص الضريبي بحاجة الى مستندات اخرى .
 - 5- السداد الالكتروني للضرائب وهي مرحلة متقدمة من نظم رقمته التحصيل الضريبي حيث يسمح النظام للمكلف بتسديد الضريبة المستحقة الكترونيا باحدى وسائل الدفع الإلكتروني .
- وتوصلت الدراسة الى ان الدول العربية المطبقة لنظم رقمته التحصيل الضريبي تمكنت من تحقيق عدة مكاسب يمكن تلخيصها بالاتي :

- 1- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الايرادات .
- 2- تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي .
- 3- زيادة مستويات الامتثال وتقليل حالات التهرب الضريبي .
- 4- تبسيط اجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل العبئ على مؤسسات الاعمال ويدعم انتاجها .
- 5- دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد .

5. اهم التجارب العربية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي :

يمكن الاشارة هنا الى تجربتين ناجحتين في دولتين عربية هما الاردن ومصر ، اللذان يعتمدان على الضرائب كمورد اساسي من موارد الموازنة العامة للدولة ، وفيما يلي تلخيص لهاتين التجربتين :

5.1. التجربة المصرية في التحصيل الالكتروني للضرائب :

عملت وزارة المالية في مصر على رقمنة المنظومة الضريبية بهدف اصلاح و معالجة أي قصور ناتج عن المنظومة التقليدية طوال السنوات الماضية في منظومة الضريبة على الدخل وضريبة القيمة المضافة والحصول على الميزات التالية (معزوز: 2022 : 534) :

- 1- تقليل العبء على المكلفين من خلال ملئ وتقديم الاقرارات الكترونيا .
 - 2- تقديم خدمة فعالة من خلال تيسير دخول المكلفين الى سجله الضريبي الكترونيا من خلال اي حاسب وعلى مدى 24 ساعة من اليوم وطيلة ايام السنة دون الحاجة الى تنصيب برامج او ادوات مساعدة .
 - 3- تخصيص مساحة تخزينية لكل محول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول اليها من اي مكان وفي اي وقت ، كما يتم تخزين فواتير المبيعات والمشتريات لتطبيق القيمة المضافة .
 - 4- سهولة ادارة السجل الضريبي الالكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة انظمة ومنها الهاتف المحمول .
- وفي نوفمبر 2020 بدأت المرحلة الاولى لتطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية وبمشاركة 134 مؤسسة كبرى بدأت بتسجيل كل الفواتير التي تصدرها المؤسسات الاخرى عبر المنظومة التي استحدثتها وزارة المالية لمكافحة التهرب الضريبي والتشجيع على التسجيل لدى مصلحة الضرائب ، حيث يمكن من خلال المنظومة الجديدة الوقوف على حجم المبيعات في القطاعات المختلفة من خلال التحديث الالي بعد اتمام كل عملية بيع او شراء كما تم وضع منظومة الايصال الالكتروني لتعمل بالتزامن مع منظومة الفاتورة الالكترونية لتغطية جميع التعاملات الالكترونية .

لقد حقق مش عا قمنه لا لضريبة نجاحا ضاحا خلال فع كفا لتحصيل لضريبي
لحدهم لتهم لضريبي ، فضلا ب مج لاقتضا لسمي مع لاقتضا غير لسمي ،
لجل و (1) يضح ليا لحاصلة بالاي لضريبة بع لتحل لقمي في لنا
لضريبي للفت 2021-2015 :

جل و (1) لحصيلة لضريبة في مصر (2021-2015) مليا جنيه

لسنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
لاي لضريبة	305	352	462	629	736	739	748

لمصر / لمالية لمصرية 2022 <https://www.mof.gov.eg/ar>

وتتخذ المالية في لثلا سنة لسابقة لتدبير لتحول رقمي في لثلا لضريبي ع خ
ستباقية للاستثمار م م يا لتحول رقمي في ع مجالا منها (لميهي ع :2022: 346 -
(347) :

اولاً - شعبة الحصر : اتخذت الخطوات التالية :

- اصدار بطاقة ضريبية الكترونية ذكية بدلا من البطاقات الورقية .
- الزام الكلفين بتقديم الاقرارات الضريبية الالكترونية فحين تم اطلاق النظام تجريبيا عام 2018 و2019 الزمت شركات الاشخاص بتقديم اقراراتها الكترونيا وبسبب جائحة كورونا صدر قرار وزاري عام 2020 يلوم الاشخاص الطبيعيين بتقديم الاقرار الضريبي الكترونيا بعد ان كانت المسألة اختيارية بالنسبة لهم .
- تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية للحد من التهرب الضريبي وحصر المجتمع الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي ، وقد ذكر وزير المالية ان تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية يأتي في اطار رؤية مصر 2030 للتحول الرقمي .

ثانيا - شعبة لفح :

يعد الفحص الضريبي الركيزة الاساسية لعمل الادارة الضريبية فعن طريقه يمكن تحديد الضريبة المستحقة والتحقق من الامتثال للقوانين الضريبية ، لذا سعت مصلحة الضرائب المصرية الى وضع برنامج ملائم للفحص الضريبي الالكتروني .

ثالثا - شعبة الحجز والتحويل :

اتخذت وزارة المالية المصرية العديد من القرارات المتعلقة بالدفع الالكتروني ، حيث تضمن قرار الوزارة رقم 760 لسنة 2018 الزام جميع المواطنين بسداد رسوم الحصول على جميع الخدمات والمستحقات الحكومية وبضمنها الضرائب فيما يزيد على خمسمائة جنيه بأي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني .

بعثا - لتشييعا لثلا ني :

تص قان لاج لضريبة لم ح لض لتحول لثلا لالكتني ضب لمجتمع لضريبي
لح م مما سا لتھ لضريبي.

5.2. التجربة الاردنية في التحصيل الالكتروني للضرائب :

تعد الاردن من اوائل الدول العربية التي عملت على التحول الى نظم التحصيل الالكتروني للضرائب منذ عام 2005 حيث بدأت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتقديم عدد من الخدمات الضريبية الكترونياً بدءاً بتسجيل المكلفين وتقديم الاقرارات واصدار الاشعارات والتحصيل الالكتروني وتقديم الشكاوى وتقسيم الضرائب فضلاً عن متابعة الامتثال الضريبي (عبد المنعم والفران : 2021 : 6) .

ويعد برنامج التحصيل الضريبي الالكتروني اول برنامج للحكومة الالكترونية في الاردن والذي ساهم في توفير العديد من الخدمات الضريبية الالكترونية وابرزها (معزوز : 2022 : ص 535) :

1. تقديم الاقرارات الضريبية الكترونياً وتشمل ضريبة الدخل للأشخاص المعنويين والطبيعيين ، وضريبة المبيعات .
2. احتساب الضريبة المستحقة بشكل فوري من خلال النظام الالكتروني والذي يمكن ان يقلل من الاخطاء المحتملة .
3. تسديد الضريبة المستحقة الكترونياً من خلال الدخول الى الموقع الالكتروني دون الحاجة الى مراجعة الدائرة .
4. الحصول على بيان الضرائب بالسنوات الضريبية المقدرة والسنوات قيد الاعتراض والارصدة المستحقة والمدفوعة والمقسطة فضلاً عن الشهادات بالرقم الضريبي .
5. اعتماد البريد الالكتروني لتبليغ المكلفين والتواصل معهم بارسال الاشعارات والتبليغات او اي كتب صادرة من الدائرة .
6. البدء بإجراءات تطبيق الفاتورة الالكترونية ، حيث استكملت الدائرة كافة الاجراءات الدستورية الخاصة بإصدار نظام الفوترة الالكترونية والرقابة عليها .

وقد ساهم نظام التحصيل الرقمي للضرائب في الاردن في تحسين اداء التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية ، والجدول ادناه يوضح التطور في التحصيل الضريبي للفترة من 2015 - 2021 .

جدول رقم (2) يوضح تطور الحصيلة الضريبية في الاردن (2015- 2021) ملياردينار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الضرائب	3638	3868	3828	4149	4363	4637	5213
مقدار	-	230	(40-)	321	214	274	576

التغيير							
نسبة التغيير	-	6.3	(1.03-)	8.4	5.2	6.3	12.4

(المصدر / معزوز : 2022 : 536) مع تصرف من الباحثان .

نلاحظ من الجدول ارتفاع الحصيلة الضريبية عام 2018 و 2019 على الرغم من وجود جائحة كورونا .

6 . دور الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين كفاءة الادارة الضريبية :

من التجارب السابقة التي ذكرت اعلاه ، يتضح اهمية رقمه النظام الضريبي ودور عمليات الفحص الالكتروني في تحسين كفاءة العمل الضريبي ، اذ يتكون العمل الضريبي من ثلاثة مراحل تتمثل بعملية الحصر والفحص والتحصيل ، وتعد مرحلة الفحص الركن الاساس في عملية التحاسب الضريبي وتحديد الوعاء الخاضع للضريبة ، حيث يعد الفحص الضريبي اساس عمل الادارة الضريبية لانه يحدد علاقتها بالمكلفين ومن اهم اسباب التهرب الضريبي هو ضعف الثقة بين الفاحص الضريبي والمكلفين بسبب اعتماد الفاحص على الاجتهادات الشخصية واحيانا التعسف في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة (شحاته : 2020 : 41) .

و يعد الفحص الضريبي احد صور التدقيق والذي يقوم بهذا العمل هو المخمن الضريبي او الفاحص وتقع على عاتق الهيئة العامة للضرائب مسؤولية تحديد مدى اتفاق المبالغ الخاضعة للضريبة التي يقدمها المكلفون في اقراراتهم مع القوانين والتعليمات الخاضعة للضريبة من واجبات المخمن الضريبي فحص القوائم المالية للمكلفين فحصا انتقاديا ويتمعن في ضوء المعلومات والبيانات الإضافية المتعلقة بهم لغرض الوصول الى المركز المالي الحقيقي في لحظة زمنية معينة والى نتائج الأعمال الحقيقية خلال تلك المدة المالية والتأكد من كل ذلك قد تم طبقا لقوانين الضريبة (اسماعيل ، و مجيد: 2022 : 117) .

يرى العديد من المؤلفين (العرييد والخطيب : 2007 : 188) بأن الفحص الضريبي لا يقتصر على السجلات والقوائم المالية بل يشمل ايضا فحص انظمة الرقابة الداخلية ، كما يرى البعض ان الفحص الضريبي هو التحقق من مراعاة المكلف للأحكام والمتطلبات القانونية الضريبية عند اعداد الاقرار الضريبي وان الاقرار يشمل كافة العمليات التي نص قانون الضرائب على خضوعها وانه لا توجد عمليات تم اغفالها عمدا او بدون قصد (القيلي : 2014 : 110) .

ان التحول من الفحص الضريبي اليدوي الى الفحص الضريبي الالكتروني لا يعني تغير الهدف من الفحص ولكن المسألة تتعلق بتغيير آلية العمل والادوات المستخدمة ، لذا هو فحص ودراسة وتحليل للنظم المحاسبية الالكترونية

والقوائم المالية المعدة في ظل نظام محاسبي الكتروني وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من جهة ، و القواعد والتشريعات الضريبية من جهة اخرى للتأكد من صحة الربح وصحة الضرائب المثبتة في الإقرار المقدم (سالم : 2015 : 285) .

ويستلزم العرض الالكتروني بالضرورة وجود فاحصين اكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص و التدقيق الالكتروني بكفاءة وخبرة كافية للكشف عن اي اخطاء او تلاعب ، وقدرة عاى مواكبة التطورات المستمرة في برامج الفحص الالكتروني ، حيث اكدت احدى الدراسات وجود علاقة طردية قوية بين محددات تفعيل نظام الفحص الضريبي الالكتروني وتحسين المنظومة الضريبية ، حيث ساعد الفحص الضريبي الالكتروني على زيادة الايرادات الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي من قبل المكلفين والحد من او تقليل حالات التهرب الضريبي (الميهي واخرون : 2022 : 356) .

كما اظهرت دراسة استبتيانية اخرى اتفاق عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني في الادارة الضريبية وهي نتيجة تعكس درجة عالية جدا من المنافع المتوقع تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الالكتروني في مجال الضرائب (الكروي : 2018 : 116) .

ان استخدام أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الذي يتم باستخدام الحاسب الآلي ذاته، على أساس الاستفادة من قدرات وإمكانات الحاسب الآلي يكون من خلال برامج متخصصة تقدمها الهيئة العامة للضرائب للفاحصين للعمل بها ويقوم الفحص الضريبي الإلكتروني إلى جانب فحص وتقويم الرقابة الداخلية التي تضمنها برنامج العمل باستخدام الأساليب المتقدمة للفحص بتنفيذ بعض مهام الفحص بكفاءة وسرعة فائقة من خلال استخدام البرامج ، ومن هذه المهام (عبد الحليم : 2018 : 96) :

1- اختبار مجموعة من العمليات أو أرصدة الحسابات والتأكد من صحة تنفيذ الإجراءات الحسابية الخاصة بها .

2- استخراج بعض البيانات من الملفات بهدف المقارنة بين العناصر المختلفة، والربط بينها حتى تمكن الفاحص الضريبي من تكوين راه عن مدى صحة العنصر موضوع الفحص .

3-إجراء العديد من الاختبارات التحليلية، مثل نسب التغير بين بنود المصروفات الفعلية والتقديرية للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، وإيجاد العلاقة بين المدخلات وبين المخرجات الناتجة عنها علاوة على عمليات تحليل الاتجاهات وكل ما يرتبط بأسلوب الفحص التحليلي بهدف :

- المساعدة في تحديد الاهمية النسبية للعناصر التي تأثر بشكل جوهري على البيانات والقوائم المالية، مما يؤدي إلى إيجاد نوع من الثبات في تقدير هذه الاهمية، مما يؤدي إلى تجنب الأحكام أو التقديرات الشخصية .
- تحديد حجم العينة المطلوبة، وما يتعلق بها من تحليلات إحصائية مختلفة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الفحص والوقت اللازم للفحص الضريبي .
- اختبار فجوات فواتير المبيعات .
- تكرار فواتير المشتريات.

رغم التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات في مجال الضرائب لكن لا توجد برامج او معايير خاصة للفحص الضريبي الالكتروني يمكن ان يسترشد بها الفاحص الضريبي ، لذا يرى البعض انه يمكن الاستعانة ببرامج التدقيق الالكتروني مثل برامج لغة اوامر التدقيق (ACL) ، والبرنامج التفاعلي لاستخراج البيانات وتحليلها (IDEA) حيث اثبتت هذه البرامج نجاحها في مجال التدقيق الالكتروني وسيزيد تطبيقها من كفاءة وفاعلية الفاحص الضريبي (الميهي وآخرون : 2022 : 331) .

7. مستوى التقدم في رقمته التحصيل الضريبي في العراق :

أكدت الدراسات التي اعدت حول موضوع التحول الرقمي محليا وعربيا الى ان العراق لازال في بداية التحول الرقمي وفي اغلب القطاعات الاقتصادية ، ومنها الدراسة التي اعدتها صندوق النقد العربي عام 2020 حول واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية حيث حددت خمس مجالات لمعرفة مستوى كل دولة في مجال التحول الرقمي ، شملت الدراسة 16 دولة بضمنها العراق وهي (قعلول وطلحة : 2020 : 5) :

1- الخطط والاستراتيجيات الرقمية :

يتبنى العراق استراتيجية التحول الرقمي 2030 ، حيث وضعت الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لتوفير تدابير واجراءات استراتيجية لضمان امن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية ، وتتألف الاستراتيجية من عدة خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تشمل جميع المجالات مثل الجرائم الالكترونية والارهاب الالكتروني والصراع والتجسس السبراني الخ .

2- الاطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الرقمي :

من القوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي في العراق المادة 39 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 .التي نظمت عملية الدفع الالكتروني ، فضلا عن قرار مجلس الوزراء رقم 313 لسنة 2016 ، و 218 لسنة 2017 والتي تصب في دعم التوجه للاقتصاد الرقمي .

3- مؤشرات الاقتصاد الرقمي :

يعتمد العراق اربع مؤشرات لقياس مدى جودة البنى التحتية لادارة التحول الرقمي وهي الهاتف الخليوي ، الربط بالانترنت ، سرعة الانترنت ، ومتوسط تكلفة استخدام الانترنت .

4- قياس التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية :

لم يدرج العراق ضمن الدول العربية التي شملتها عملية القياس لكون العراق لم يطبق التحول الرقمي في اغلب القطاعات .

1- المنصات والتطبيقات الرقمية : لا توجد منصات خاصة .

وفي دراسة اعدتها وزارة التخطيط العراقية اشارت الى ان ترتيب العراق قد تراجع عالميا وفق مؤشر تطور الحكومة الالكترونية حيث يقع العراق بالترتيب 143 على مستوى العالم من اصل 170 دولة بمؤشر الحكومة الإلكترونية لسنة 2020 ، احد اهم اسباب تراجع مركز العراق في الترتيب العالمي هو حصوله على درجة صفر في بيانات الحكومة المفتوحة (Open - Governance) وهي من اهم المعايير التي تحدد مقدار استخدام الحكومة الالكترونية وهذا التراجع يعود الى (احمد : 13 - 26) :

1- عدم اكتمال الاطار التشريعي للحكومة الالكترونية فلا زالت العديد من القوانين لم تناقش في البرلمان او الحكومة .

2- عدم رغبة المؤسسات بالتحول الى الحكومة الالكترونية بل الاعتماد على اللجان .

3- قلة الوعي بتطبيقات الحكومة الالكترونية .

4- عدم اكتمال وتطوير الانظمة الالكترونية ومشاريع البنى التحتية اللازمة .

5- لم تطور المصارف انظمتها الالكترونية الخاصة بالدفع الالكتروني بالشكل المطلوب .

وفي مجال التحول الرقمي في الهيئة العامة للضرائب هناك موقع الكتروني للهيئة يتضمن الاتي (www. Tax. Mof.gov.iq) :

أ- التشريعات القانونية والقرارات والتعليمات .

ب- دليل المكلف (دليل ضريبة الدخل / ضريبة العقار / الشركات / والاستقطاع المباشر) والذي يتضمن توضيح لتطبيق كل نوع من الضرائب ، والعقوبات المترتبة على عدم الالتزام ، واسعار الضريبة والسماحات الخ.

ت- النماذج الضريبية وتشمل تصريح ضريبة الشركات، تقرير ضريبة الدخل ، والضرائب الاخرى .
وبمقارنة مستوى التحول الرقمي الضريبي في العراق بالنماذج التي اشرنا اليها في الفقرات السابقة فيمكن تحديد موقع العراق وفق التالي :

1. حسب نموذج الاتحاد الاوربي : لازال العراق في المرحلة الاولى (النقطة رقم 1) .

2. حسب نموذج منظمة التعاون الاقتصادي : العراق في مرحلة الوجود ، لوجود موقع الكتروني لهيئة الضرائب ، كما اشرنا سابقا .

3. مؤشرات صندوق النقد العربي : لازال العراق خارج المؤشرات التي وضعها الصندوق ، لذا لم يدخل العراق ضمن الدول العربية التي شملها استبيان الصندوق .

• الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1- هناك عوامل مؤثرة على الحصيلة الضريبية، منها ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين وعدم تقديم المعلومات عن نشاطهم الخاضع للضريبة، ومن ثم تؤثر على الحصيلة الضريبية لذا هنالك ضرورة حتمية لإصلاح النظام الضريبي في العراق ، وتحسينه ، وذلك من خلال الاستفادة من آليات التحول الرقمي.

2- ساهمت مشروعات رقمته الضرائب في الدول العربية والاجنبية من رفع كفاءة التحصيل الضريبي من خلال زيادة نسب الالتزام للمكلفين وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الايرادات الضريبية .

3- لم تستخدم الهيئة العامة للضرائب التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة في الاتصال بالجهات التي يرتبط معها المكلفين بالأعمال ولاسيما الدائرة المعنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب كما في الوزارات كافة والنقابات والجمعيات العامة من اجل تحفيز المتعاملين معها على جلب براءة ذمة من الهيئة قبل إنهاء الاعمال معهم او منحهم إجازات ممارسة المهنة كما في النقابات .

4- ومن خلال اطلعنا على النظام الضريبي في العراق ، لوحظ ان الهيئة العامة للضرائب لا زالت في بدايات التحول الرقمي للتحصيل الضريبي من خلال انشاء موقع الكتروني تنشر من خلاله القوانين والتعليمات واي

معلومات يحتاجها المكلفين ، ولكن لم تطور عملها الالكتروني للانتقال الى مراحل متقدمة في التحول الرقمي .

التوصيات :

- 1- بهدف التحول للنظام الضريبي الرقمي في العراق فأنا نقترح ان يشرع البرلمان قانون رقمه التحصيل الضريبي ليكون اطارا قانونيا داعما للتحول من العمل اليدوي الى العمل الالكتروني .
- 2- الاستعانة بمؤسسات التعليم الجامعي والمعهد الضريبي لتنمية الموارد البشرية ووضع الخطط الاستراتيجية المدروسة للتحول الآمن من نظام الفحص الضريبي التقليدي الى نظام الفحص الضريبي الالكتروني .
- 3- استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في التحصيل وكذلك استخدام الاساليب الرقابية الحديثة لمتابعة المكلفين واعتماد أساليب التدقيق المتقاطع في عمل الهيئة أسوة بالبرنامج المستخدم في شبكة الحماية الاجتماعية .
- 4- تخصيص المبالغ المالية الكافية لتوفير الاجهزة والمعدات والبرمجيات الالكترونية الحديثة للتحول لنظم رقمه التحصيل الضريبي .
- 5- تنمية قدرات ومهارات موظفي الادارة الضريبية في التعامل مع الانظمة الإلكترونية المتطورة من خلال التدريب المستمر لهم، وإطلاعهم على كافة المستجدات الإلكترونية ليكونوا قادرين على التعامل مع كافة بيانات المكلفين واكتشاف أي خطأ او تلاعب والتركيز على أساليب فحص سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لـ(فاحصين, مراجعين) ، وتوفير الحوافز والمكافآت المناسبة .
- 6- توفير وسائل الربط الشبكي والاتصالات فيما بين الإدارة الضريبية و فروعها والجهات ذات العلاقة كوزارة التجارة ومؤسساتها ، والمصارف لتسهيل عملية الدفع الالكتروني للضرائب .
- 7- فتح منصة الكترونية خاصة بالهيئة العامة للضرائب تمكن المكلفين من التسجيل فيها واعطاء رقما خاصا او رمز لكل مكلف يمكنه الدخول الى المنصة وارسال اقراره الضريبي واجراء اي تعديلات عليه .
- 8- التعاون والتنسيق مع الدول العربية التي تعتمد رقمه انظمة التحصيل الضريبي بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الضريبية بهدف رفع كفاءة التحصيل وتجنب التهرب الضريبي .

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- الكتب العربية :

- 1- جمعة ، احمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق و التأکید ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ، الاردن ، ص 15 .
- 2- جمعة، أحمد حلمي، التدقيق و رقابة الجودة(التأکید -رقابة الجودة-التدقيق -الخدمات ذات العلاقة) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع،2011، عمان ، الاردن .
- 3- جمعة ، احمد حلمي ، المدخل الي التدقيق والتأکید وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012 ، عمان، الاردن ، ص 273 .

- **English books:**

4.Gupta ,Kamal, (Contemporary Auditing for students) , fourth 4th Edition ,Delhi ,Tata,1992 ,McGraw – Hill publishing company limited.

ثانياً : المقالات

- 5.السعدي، إبراهيم خليل ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الالكتروني ، بحث منشور في دورية معهد الإدارة العامة ، الرياض ، السعودية ، المجلد 50 ، العدد 1، 2010 ، ص 50-53.
6. الميهي ، رمضان عبد الحميد والبسطويسى ، مروة أحمد عبد الرحمن والسوداني ، ايمان قطب رجب ، أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي علي المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030م "دراسة ميدانية" ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية ، مجلد 13 ، عدد 2 ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، مصر ، 2022 ، ص 335 – 336 .
7. معروز ، نشيدة ، التحصيل الالكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب (دراسة تجارب الدول العربية) ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، مخبر الصناعات التقليدية ، جامعة الجزائر 3 ، 2022 ، ص 534 .
8. شنشول ، نسرین رياض ، الاصلاح الضريبي في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، المجلد 35 ، العدد 36 ، 2017 ، ص 753 – 796 .
9. الميهي ، رمضان عبد الحميد والبسطويسى ، مروة أحمد عبد الرحمن والسوداني ، ايمان قطب رجب ، مصدر سبق ذكره ، 2022، ص 346- 347 .

10. عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري ، 2021 ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .
11. معزوز ، نشيدة ، 2022 ، مصدر سبق ذكره ، ص 535 .
12. قعلول ، سفيان وطلحة ، الوليد ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات ، مجلة دراسات اقتصادية ، عدد 71 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، 2020 ، ص 5 .
13. شحاته ، محمد موسى ، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 م : بين حتمية التغيير... و نتائج التطبيق ، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، مصر ، 2020، ص 1- 62 .
14. اسماعيل ، سحر خليل ومجيد ، باسمه عبود ، تأثير توافر مهارات المخمن الضريبي في تطوير عملية الفحص الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد 17 ، عدد 58 ، 2022، ص 117 .
15. شرف، سمير والعرييد، عدنان والخطيب، ناصر ، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة ، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية الاردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 29، العدد 2 ، 2007 ، ص 188 .
16. القيلي ، امل يحيى ناصر ، النظم المحاسبية الالكترونية في قانون ضرائب الدخل رقم 17 لسنة 2010 ، مجلة الوعي الضريبي ، مصلحة الضرائب ، العدد 50 ، اليمن ، 2014 ، ص 110.
17. سالم ، طاهر علي ، دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة (المتعلقة) بالفحص الضريبي الإلكتروني ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، جامعة قناة السويس (فرع الإسماعيلية)، مكتبة كلية التجارة ، مصر 2015، ، ص 285 .
18. الميهي ، رمضان عبد الحميد والبسطويسى ، مروة أحمد عبد الرحمن والسوداني ،ايمان قطب رجب 2022 ، مصدر سبق ذكره ، ص 365 .

19. الميهي ، رمضان عبد الحميد والبسطويس ، مروة أحمد عبد الرحمن والسوداني ، ايمان قطب رجب 2022، مصدر سبق ذكره ، ص 331 .

20. عبد الحليم : الحمزة، 2018 ، الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 12 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تبسة - الجزائر، 2018 ، ص 87- 109 .

21. الذنيبات ، علي عبد القادر، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الاردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، مجلد 3 ، عدد 2 ، 2003، ص 253-267 .

ثالثاً : المداخلات

22 . الوردات ، خلف عبد الله ، اثر استخدام الحاسوب والاجراءات التحليلية على اجراءات التدقيق ، بحث مقدم بمؤتمر التدقيق الداخلي ، دبي، 2014 ، <https://kenanaonline.com/users/amrawa/posts/611450>

رابعاً : المواقع الالكترونية

23. موقع الهيئة العامة للضرائب (www. Tax. Mof.gov.iq

خامساً :التقارير والمنشورات العلمية

24. احمد ، عماد ناجي ، منهجية علمية للتحويل الرقمي في العراق ،دائرة البرامج الاستشارية الحكومية وزارة التخطيط ، 2020 ، ص 13 – 26 . https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day.

25. الحروي ، كمال أبو بكر عبد القادر ، مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني "دراسة ميدانية في الادارة الضريبية اليمنية" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الاندلس للعلوم والتقنية ، اليمن، 2018 ، ص 116 .

26. الخصاونة ، ريم عقاب ، دور التدقيق الالكتروني في تحقيق المزايا التنافسية ودعم إستراتيجية التدقيق الخارجي في مكاتب تدقيق الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية ، جامعة البلقاء التطبيقية، 2007 <https://www.academia.edu/3452715>.

27. السقا ، زياد هاشم يحيى، استخدام تقنيات المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية. دراسة لعينة من الشركات العراقية ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة الموصل، 2006.

28. معيار التدقيق الدولي (1001) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة <http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1001.PDF>
29. معيار التدقيق الدولي (1002) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل نظم الحاسبات الإلكترونية المباشرة <http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1002.PDF>
30. معيار التدقيق الدولي (1003) بيئة نظم المعلومات الإلكترونية و استخدام نظم قواعد البيانات . <http://ia804709.us.archive.org/3/items/Isas42000/1003.PDF>
31. معيار التدقيق الدولي (ISA 1009) طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب <http://ia600706.us.archive.org/25/items/Isas5200/1009.PDF>
32. معيار التدقيق الدولي (ISA 401) التدقيق في ظل بيئة نظم لمعلومات الإلكترونية <http://ia601605.us.archive.org/23/items/Isas12000/401.PDF>
33. DIRECTIVE 2009/140/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL , Official Journal of the European Union , L 337/37 <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2009:337:0037:0069:EN:PDF>.
34. 2010 REPORT ON THE ATTRIBUTION OF PROFITS TO PERMANENT ESTABLISHMENTS, 2010 , CENTRE FOR TAX POLICY AND ADMINISTRATIO , <https://www.oecd.org/ctp/transfer-pricing/45689524.pdf>
35. عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري ، رقمته التحصيل الضريبي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، 2021 ، ص 6-21 . <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/digitizing-tax-collection-arab-countries.pdf> .